



- إن الحجّة المقدمة في البلاغ التي تؤكد أن التحرش الجنسي ظاهرة منتشرة في جميع الأوساط والمؤسسات ، فإنها بذلك تعترف بواقع هذه الممارسات في الجامعة وبالتالي بتبرهما بحجة تواجدهما في كل مكان!
- نظرًا لكون النقابة لم يسبق لها أن أدانت أو اتخذت أي إجراء ضد هذه الممارسات التي تنتهك حقوق الضحايا وسلامتهن الجسدية والعقلية، كان ينبغي لها أن تتهز الفرصة للتعبير عن تضامنه ا مع الضحايا وأن تطالب بإجراء تحقيق صارم في هذا الملف، بدلاً من اللجوء إلى نظرية المؤامرة. ففي واقع الأمر، اعتبر مسؤولو النقابة، أن التغطية الإعلامية لقضايا الجنس مقابل النقط محاولة يائسة لإفشال الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين المكتب الوطني لهذا النقابة والوزارة الوصية وبعبارة أخرى، فإن هذه القضية برمتها ستكون، في نهاية المطاف، مجرد مؤامرة تحاك ضد النقابة !!! . في هذه الحالة تصبح الضحية هي النقابة وليس الطالبات اللواتي تعرضن للتحرش والاعتداء الجنسي.
- وعليه، تعتبر الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، أن يصدر هذا البلاغ عن مسؤولي نقابة التعليم العالي، وأن يعتمد حججا مدانة أخلاقياً وأن يسقط في التناقضات وعدم الانسجام الذي يجدد بهذه الممارسات وينكرها و / أو يقلل من شأنها في نفس الوقت، ليعكس للأسف الأزمة التي تعاني منها الجامعة وبعض النقابات على حد سواء في بلادنا.

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

05 يناير 2022